آراء سيبويه في المرفوعات عند المهدوي في كتاب التحصيل

Sibawayh's Opinions on the Nominative Case in Al-Mahdawi's Book of Al-Tahseel

إعداد: أ. أسامة بن عبدالله بن حسن المالكي: باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

Prepared by: Osama bin abdullah bin hassan Almalki*: PhD Researcher, Department of Arabic Language, King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.*

Email: osaalmalki@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i4.1831

تاريخ الاستلام:	2026-03-01	تاريخ القبول:	2026-03-16	تاريخ النشر	2026-04-01

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء موقف المهدوي من آراء سيبويه في باب المرفوعات، كما عرضها في كتابه التحصيل لفوائد كتاب التحصيل، وذلك من خلال تتبّع أقوال سيبويه الواردة في هذا الكتاب، وتحليل اختيارات المهدوي، والكشف عن منهجه في عرض هذه الآراء ومناقشتها وتقويمها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي القائم على جمع المسائل المتعلقة بالموضوع، ثم التحقق منها بالرجوع إلى نصوص كتاب سيبويه الأصلية، مع مناقشة مدى دقة نقل المهدوي لهذه الآراء، وصحة ما اعتمده من قياس في معالجتها، فضلًا عن تحليل طريقته في التعامل مع نصوص سيبويه من حيث الشرح والتفسير، والاعتماد والاستدلال، والاستنباط والترجيح. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة، من أبرزها أن المهدوي يوافق سيبويه في أغلب المسائل التي تناولها، ولا يخالفه إلا في مواضع يسيرة، كما يتبيّن أنه يميل في كثير من الأحيان إلى ترجيح رأيه الخاص عند تعدد الأقوال، مع اعتماد واضح على كتاب إعراب القرآن للنحاس بوصفه مصدرًا مؤثرًا في توجيه اختياراته. وانتهت الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات، من أهمها ضرورة توسيع البحث ليشمل دراسة موقف المهدوي من آراء عدد من أعلام النحو الآخرين، وعلى رأسهم الفراء وأبو علي الفارسي، لما كان لهما من أثر بيّن في تشكيل توجهاته العلمية وبناء اختياراته النحوية.

الكلمات المفتاحية: المهدوي، سيبويه، المرفوعات، التحصيل، المنهج الوصفي، القياس النحوي، إعراب القرآن

Abstract:

This study aimed to examine al-Mahdawī's stance on Sibawayh's views regarding nominative constructions, as presented in his book al-Taḥṣīl li-Fawāʾid Kitāb al-Taḥṣīl, by tracing Sibawayh's opinions cited therein, analyzing al-Mahdawī's selections, and identifying his method of presentation, discussion, and evaluation. The study adopted a descriptive approach, collecting the relevant issues and verifying them through reference to Sibawayh's original Kitāb, while also assessing the accuracy of al-Mahdawī's transmission, the validity of his analogical reasoning, and his overall engagement with Sibawayh's text in terms of explanation, reliance, inference, and preference. The findings indicate that al-Mahdawī generally agrees with Sibawayh in most cases and diverges only in a limited number of instances; he also tends to prioritize his own opinion when multiple views are available and relies significantly on al-Naḥḥās's Iʿrāb al-Qurʾān as a key source influencing his positions. The study concludes by recommending further research into al-Mahdawī's stance on the views of other major grammarians, particularly al-Farrāʾ and Abū ʿAlī al-Fārisī, due to their notable impact on his scholarly orientation and grammatical preferences.

Keywords: al-Mahdawī, Sibawayh, nominatives, al-Taḥṣīl, descriptive method, grammatical analogy, Iʿrāb al-Qurʾān

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

إن ثمرة علم النحو عند العلماء فهم نصوص الوحيين، وهذا أهم أسباب وضعه، فلذا كان مما يجب على المفسر أن يكون عالمًا بالنحو، ومتتبعًا لأقوال النحاة مستوعبًا لخلافهم، وذلك لفهم نصوص القرآن وسياقاتها، ومعرفة الآراء في توجيه قراءاته، والترجيح بين تلك الآراء.

وكان من أبرز العلماء في هذا الميدان الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي (440هـ)، فقد سار في تفسيره (التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل) على منهجٍ عماده النظر في اللغة والنحو، والتوجيه من خلالها، فالمهدوي في كتابه هذا يفسر القرآن على قراءة نافع المدني (169هـ) ثم يذكر القراءات الواردة ثم يوجه تلك القراءات بناءً على آراء النحاة قبله، وأبرز النحاة الذين اعتمد عليهم اثنان: الفراء (207هـ) ثم سيبويه (180هـ)، فكان لآرائهما عنده اهتمام كبير، أما الفراء فقد صنف في معاني القرآن فكان النقل عنه أكثر من غيره، وأما سيبويه فليس له كتاب في تفسير القرآن –كما هو معلوم–، فاحتاج المهدوي إلى تتبع مذهب سيبويه من خلال كتابه وما ينقل عنه وينسب إليه من آراء. فكان ينقل نصوصًا من الكتاب ويفسرها تارةً، وتارة يذكر رأي سيبويه من غير نقل أو توضيح، ومن هنا كان لسيبويه عند المهدوي تعامل مختلف عن غيره، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة.

والمرفوعات مبحث نحوي دار حوله بعض الخلاف في العديد من المسائل، ومسألة العامل فيها كان من أكثر المسائل مناقشة وبحثًا، ولأن المرفوعات لا تكون إلا في العمد اهتم النحاة بتعيينها اهتمام بالغًا، إلا أن هذا الاهتمام أحدث بعض الخلافات في التطبيق، وهنا يلاحظ أن المهدوي قد جمع الكثير من الآراء حولها، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول استجلاء تعامل المهدوي مع آراء سيبويه، وذلك أنه يذكر المسألة وينص على أنها رأي سيبويه وقد لا يكون لسيبويه نص في المسألة، أو يكون رأي المهدوي محلاً للنقاش، فجاءت هذه الدراسة لجمع تلك الآراء ودراستها وإيضاحها.

اسئلة هذه الدراسة:

1. ما الآراء النحوية في المرفوعات المنسوبة إلى سيبويه في كتاب التحصيل؟
2. ما مصادر المهدوي في البحث عن آراء سيبويه ومناقشتها؟
3. كيف تعامل المهدوي مع أقوال سيبويه؟

اهداف الدراسة:

- مناقشة الآراء النحوية في المنصوبات المنسوبة إلى سيبويه في كتاب التحصيل.
- البحث عن مصادر المهدوي ومدى تأثره بها في اختياراته.
- إبراز منهج المهدوي في تعامله مع آراء سيبويه.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي، وذلك بجمع آراء سيبويه من كتاب التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، ثم دراستها دراسة نحوية.

اهمية الدراسة:

أهميتها من وجهين؛

- الأول: مكانة سيبويه في الدرس النحوي، واعتماد من بعده عليه في كثير من الآراء، وبهذا الاعتماد وُجّهت قراءات على مذهب سيبويه، وليس لسيبويه نص صريح في بعض تلك التوجيهات.
- الثاني: مكانة المهدوي بين المفسرين، حيث إنه كان ممن اعتمد عليه من جاء بعده في التفسير، فنرى ابن عطية تتبعه في بعض آرائه أحيانًا، وكذلك فعل غيره من المفسرين كأبي حيّان والسمين الحلبي وغيرهم.

المبحث الثاني: المرفوعات من الأسماء:

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[البقرة: 78].

ابتدأ المهدوي[1] برأي سيبويه في الآية وهو أن ﴿أُمِّيُّونَ﴾ مرفوع بالابتداء، و﴿مِنْهُمْ﴾ خبره. وقد أفرد سيبويه بابًا[2] للاسم المرفوع بعد الظرف، وإنما بوَّب لهذه المسألة ليبين عدة أمور، منها:

- أن اختلاف مكان المبتدأ لا يلغي عمل الابتداء فيه.
- وأن تقدم الظرف وبقاء الاسم على الرفع يبقيه على العامل الأول (الابتداء).
- وأن الظرف والاسم معًا في هذا التركيب لا يقيمان جملة يستغني طرفاها عن بعضهما، وإنما حصل الاستغناء فيها بالفائدة التي حسن السكوت عليها، فجعلهما في منزلة: (هذا عبدالله).

---

[1] المهدوي، التحصيل، ج1، ص268.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص128. قال: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنه مستقر لما بعده وموضع».

- وأن الظرف في هذا التركيب له معنى بحسب ذلك الظرف، يستقيم ذلك بتأويل معنى يصح السكوت عليه.
- وأخيرًا التنبيه على ما يجب تقديمه على المبتدأ من الظروف كأسماء الاستفهام وغيرها.

هذه مقاصد سيبويه، وينبه المهدوي لأمر في ﴿مِنْهُمْ﴾ وهو الضمير العائد على المبتدأ، وهو أمر لم ينص عليه سيبويه في حديثه في هذا الباب، وأشار إليه بتفصيل الرماني[1] في شرحه على الكتاب، حيث ناقش المسألة نقاشًا يختلف عن مقاصد سيبويه نفسه وليس ببعيد عنه، حتى أنه غير ترجمة الباب في شرحه، فسماه: «باب خبر المبتدأ الذي يقع موقع ما هو هو»، فهو ينظر إلى المسألة على أن تركيب الجملة الاسمية في العربية فيه عمدتان: عمدة البيان وهو المبتدأ وعمدة الفائدة وهو الخبر، فـ(موقع ما هو هو) معناه موقع ما هو أصل في الإخبار أي ما كان هو المبتدأ في المعنى[2]، والجملة عنده جزآن كل جزء يعقد بالآخر: جزء معلوم عند المخاطب –وهو المبتدأ– وجزء غير معلوم وهو موضع الفائدة، فجزء الفائدة لا يعلم إلا بالمعلوم، وإذا لم يكن الخبر أصل في الإخبار –كالظرف في الآية– يجب أن يكون فيه ضمير عائد على المبتدأ ليعقد المبتدأ بالخبر.

وما ذكره الرماني هو توسيع لحديث سيبويه عن استغناء طرفي الإسناد ببعضهما أو بالفائدة، وسيبويه بوب للتنبيه على موقع الخبر، والرماني بوّب للتنبيه على الموقع وأصل الخبر[3].

ومن مقاصد سيبويه من هذا التبويب إبطال مذهب آخر لم يتعرض له بالنقاش، وهو مذهب الكوفيين، فهم يرون في هذه المسألة أن ﴿أُمِّيُّونَ﴾ مرفوع بـ﴿مِنْهُمْ﴾، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين علماء المصرين، ذكرها الأنباري[4] والعكبري[5] وغيرهما.

فالخلاف قديم وله أثر بعد سيبويه، فأصحاب كتب الخلاف ينسبون إلى الأخفش والمبرد ميلاً إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة، وبالنظر في كتاب معاني القرآن للأخفش لا نجده يذكر شيئًا في إعراب هذه الآية، بل ولم يذكر شيئًا عن رفع الظرف لما بعده، ويصرح الأنباري بأن هذا قول للأخفش وله قول آخر يوافق فيه جمهور البصريين، أما المبرد فذهب أحد الباحثين[6] إلى أن هذا مما نسب إليه وأن الأصل أنه موافق لجمهور البصريين، ولم يقدم دليلاً من كلام المبرد نفسه وعليه فالمُثبِت مقدّم على النافي، أو قد يكون ذلك في أحد قوليه.

---

(1) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص1571.

(2) المصدر السابق، حاشية المحقق.

(3) المصدر السابق، حاشية المحقق.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص51.

(5) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص233. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص143.

(6) أحمد محمد عبدالعزيز علام، مما نسب إلى علماءالنحو على غير وجهه، ص521.

ولذا كان من الآراء التي أوردها المهدوي في إعراب الآية رأي نسبه للأخفش موافق لرأي الكوفيين، فالذي عرضه المهدوي في إعراب الآية رأيان رأي سيبويه ورأي الأخفش، ورأي الأخفش سبق المهدويَّ إلى ذكره الزجاجُ[1]، فقد ذكر الزجاج أن الأخفش يرى أن الاسم مرتفع بفعل الظرف، فيصبح التقدير –على ما نسبه الزجاج إلى الأخفش–: استقر منهم أميون، والله أعلم.

وقد فصّل الزجاجُ في مذهب الأخفش –كما مر– إلا أنه لا يوافق على التفصيل، فقد أورد الفارسي في الإغفال[2]هذه المسألة واستدرك عليه، فصرح بأن الأخفش لا يقدّر فعلاً، بل يرفع الاسم بالظرف نفسه. وعلى هذا المذهب يظهر لنا إشكال آخر وهو الضمير في ﴿مِنۡهُمۡ﴾، وهذا الإشكال عالجه الفارسي في الإغفال ونقل عنه المهدوي، وذلك أنه لا ضمير في ﴿مِنۡهُمۡ﴾، وأن هذه الظروف جرت مجرى الأفعال في بعض المواضع.

ومدار هذه المسألة على قضية الاعتماد، فمن قال إن الظرف يجب أن يعتمد حتى يعمل فيما بعده ذهب إلى رأي سيبويه، ومن ذهب إلى عدم اشتراط الاعتماد أخذ برأي الأخفش والكوفيين من قبله.

والمهدوي هنا موافق لسيبويه لتقديمه له، ولأنه يرى أن القول بالابتداء أولى لأن في الظرف ذكرًا للاسم (الضمير)، ولا يكون ذلك إذا قلنا إن الظرف رافع لما بعده لانعدام الضمير عند من قال بذلك[3].

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَۖ وَلَا فُسُوقَۖ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: 196]، برفع (رفث) و(فسوق) ونصب (جدال) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير.

ذكر المهدوي[4] أن في الخبر قولين:

- أحدهما: أن يكون ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبر عن الجميع، اعتمد فيه على مذهب سيبويه وهو أن (لا) مع اسمها مرفوعة عند سيبويه.
- والآخر: أن تكون خبرًا إما عن الأولين ﴿فَلَا رَفَثَۖ وَلَا فُسُوقَۖ﴾ أو عن الثالث ﴿وَلَا جِدَالَ﴾، وهو مذهب الأخفش.

---

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص143.

(2) الفارسي، الإغفال، ج1، ص329.

(3) المهدوي، التحصيل، ج6، ص543.

(4) المهدوي، التحصيل، ج1، ص468.

وقبل الحديث عن القولين الذين أوردهما يحسن النظر إلى الآية وما فيها من اختلاف أدى إلى اختلاف الآراء في الخبر.

الإشكال في هذه القراءة أنه جعل الأولين مرفوعين والثالث مبني، ولو كانت كلها منصوبة كقراءة بقية السبعة[1]، أو كانت كلها مرفوعة كقراءة أبي جعفر والمفضل الضبي[2]، لكان الإعراب واحدًا،فالإشكال بين النحاة في توجيه قراءة أبي عمرو وابن كثير ، أما العرب فقد روي عن بعضهم مثل هذا، كقول المذحجي[3]:

هذا لعمركم الصَّغَارُ بعينه *** لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

وفصّل الفراء[4] في المسألة فذكر أن من قرأ بالفتح في الثلاث فإنما أراد أن الكلام تابع لبعضه، وكذلك من رفع في الثلاث، أما رفع الأولين وبناء الأخير فهو على أن (لا) التي لنفي الجنس يجوز رفع ما بعدها و بناءه.

أما من جهة المعنى فالبلاغيون[5] يرون أن قراءة الجمهور –على الفتح في الثلاث– على معنى المبالغة في النهي، أما قراءة أبي عمرو وابن كثير فعلى حمل الأولين على النهي والثالث على الإخبار.

هذا مجمل ما يتعلق بالمسألة، أما توجيه (لا) بأنها نافية للجنس فهذا لم يكن القول الوحيد في المسألة، بل ظهر قول آخر وهو أن (لا) في ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ هي المشبهة بليس، وعلى هذا الرأي لا يكون ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبرًا عن الثلاث لاختلاف العملين في معمول واحد، فهي بالنسب للأولين خبر (لا) منصوب، وبالنسبة لـ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ خبر مرفوع، وهذا لا يجيزه أحد، وعليه فيجب إضمار خبر في الأولين.

هذا التوجيه عرضه الفارسي في الحجة[6]، واختاره ابن عطية[7] إلا أنه خالف الفارسيَّ في وجوب إضمار الخبر، فهو يرى أن ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبر عن الثلاث، وأن (لا) المشبهة بليس تعمل فيما يليها فقط، وخبرها يبقى على الرفع.

---

(1) المهدوي، التحصيل، ج1، ص460.

(2) المرجع السابق، والمفضل الضبي أخذ عن عاصم بن أبي النجود. والروذباري، جامع القراءات، ج2، ص375.

(3) سيبويه، الكتاب ج2، ص292.

(4) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص120.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ج1، ص459. وأبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص468.

(6) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص290.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص722.

ورُدّ[1] اختيار ابن عطية من وجهين:

- أحدهما: أن إعمال (لا) عمل ليس قليل في لغة العرب، ولا يبنى على القليل قواعد.
- والآخر: أن ما ورد عن العرب في إعمالها عمل ليس أتى فيها الخبر منصوبًا.

وهذا التوجيه لم يعرضه المهدوي مع اطلاعه على كتاب الفارسي، ولعل مرد ذلك أنه لا يوجّه بالقليل، وهو مذهب متبع عند المفسرين، وقد انتقد أبو حيان[2] الفارسي على إيراد هذا التوجيه.

وبعد فالمسألة عند المهدوي تدور حول رأيين بصريين، ومدار المسألة على عمل (لا) التي لنفي الجنس إذا كان اسمها مفردًا، أتعمل في الخبر أم أنها مع اسمها تركيب والابتداء عامل في هذا التركيب؟

هذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها العكبري[3] وبيّن فيها حجة كل مذهب، وملخص كلامه، أن مذهب سيبويه[4] ينظر إلى (لا) مع اسمها على أنها مركب كتركيب خمسة عشر فهي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء وعليه فـ(لا) لا تعمل في الخبر، ومذهب الأخفش أن (لا) يشترط لها اسمين وهي عنده عاملة في أحد الاسمين فلا بد لها أن تعمل في الثاني.

ومذهب الأخفش عليه الجمهور[5]، ولا خلاف بينهم في غير المفرد[6].

فيصبح الخبر عند سيبويه في الآية للثلاث لأن العامل فيها واحد، وعند الأخفش يضمر لأحدهما خبر ويجعل ﴿فِي ٱلۡحَجِّۚ﴾ خبر للآخر، وذلك لاختلاف العامل فـ(لا) عنده تعمل في الخبر.

والذي يختاره المهدوي رأي سيبويه لتقديمه ولأنه يرى بتركيب (لا) مع اسمها في غير هذا الموضع[7].

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾ [البقرة: 234]، في هذه الآية ذكر المهدوي[8] عدة توجيهات، وأهمها ما عزاه إلى سيبويه استنباطًا

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص496.
والسمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص323.
(2) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص498.
(3) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص368.
(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276 و277.
(5) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص202.
(6) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص310.
(7) المهدوي، التحصيل، ج1، ص264.
(8) المهدوي، التحصيل، ج1، ص536.

منه لا نصًا عنه.

فالتوجيه أن التقدير هنا: (وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم)، والإشكال أن الخبر هنا ليس عين المبتدأ، فالمبتدأ (الذين) للأزواج، والخبر هنا (يرتبصنَّ) للزوجات، لذا كثرت الآراء في هذا الموضع.[1]

والذي ذكره المهدوي لا يمكن الجزم بسبقه إليه، ويمكن القول إن هذا رأي ظهر في بعض كتب التفاسير في القرن الخامس، فنجده عند مكي[2] ومن بعده الباقولي[3]، وتبعهم على ذلك العكبري[4] والمنتجب الهمذاني[5]، وذكره غيرهم من غير نسبه كأبي البركات الأنباري[6].

والذي نسب هذا القياس إلى المهدوي ابنُ عطية[7]، فقد ذكره في تفسيره ثم اعترض عليه، ونقل اعتراضه أبو حيان[8] والسمين[9].

وملخص اعتراض ابن عطية هو أن هذا التقدير عند سيبويه يجب أن يأتي بعده أمر كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: 38] وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾[النور: 2] والآية ليس فيها لفظ أمر بل معناه، وهذا يحوج إلى تقدير آخر، والذي سوغ هذا القياس قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾.

هذا مختصر ما دار حول هذا الرأي، أما سيبويه فلم ينص على شيء في هذه الآية، إلا أنه ذكر آية تقرّب القياس الذي ذكره المهدوي، وهي قوله تعالى: ﴿۞ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ [الرعد: 35]، ذكر هذه الآية في "باب الأمر والنهي"[10]، بعد أن انتهى من ذكر الاسم الذي تقدّم على فعله، ذكر بعده ما قد يُتوهّم أنه مبني على الفعل، ذكر مثالاً لذلك الآيتين في سورة المائدة والنور، ثم عرض لآية الرعد مثالاً لما لم يبن على الفعل ولا يكون بعده فعل يُتوهم أنه بني عليه[11].

(1) شهاب الدين الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي، ج5، ص607.
(2) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص131.
(3) جامع العلوم الباقولي، جواهر القرآن ونتائج الصنعة،ج2، ص533، و ج3، ص1272.
(4) أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص186.
(5) المنتجب الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص530.
(6) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص160.
(7) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص83.
(8) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص318.
(9) السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص478.
(10) سيبويه، الكتاب، ج1، ص137.
(11) سيبويه، الكتاب، ج1، ص143.

فسيبويه يرى التقدير في هذه الآية: مما يُقصّ عليكم مثل الجنة، وليس في هذه الآية أمر لا لفظًا ولا معنى، فقياس المهدوي لا يحتاج إلى تقدير، وهو صحيح على مذهب سيبويه، وابن عطية[1] نفسه عندما وصل إلى آية الرعد ذكر تقدير سيبويه دون أن يشترط بعدها أمرًا.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾ [آل عمران: 81] ، وهذه الآية تعددت الآراء فيها أيضًا، والمهم فيها ما نقله المهدوي[2] عن سيبويه والخليل. وهو قوله إنه إذا كانت (ما) بمعنى الذي فإن الخبر قوله: ﴿مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾.

وسبب الاختلاف في الآية أمران:

أحدهما: فتح لام ﴿لَمَآ﴾، وهذه الفتحة انقسم المعربون فيها إلى رأيين:

- رأي يرى أنها لام ابتداء، و(ما) بعدها مبتدأ.
- ورأي يرى أنها موطئة للقسم، و(ما) بعدها شرطية.

أما إذا كسرت اللام –كما في قراءة حمزة ﴿لِمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾[3]– فاللام حينئذ لام الجر، والتعليق مختلف فيه.

والآخر: معنى (ما) إذا قلنا إن اللام للابتداء، والذي أحدث هذا الإشكال نص لسيبويه عندما سأل الخليل عن هذه الآية «فقال: (ما) ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على (إن) حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إن)»، ويمثل لكلام شيخه بقوله: «ومثل هذه اللام الأولى (أنْ) إذا قلت :والله أن لو فعلتَ لفعلتُ»، واستشهد بقول المسيب بن علس[4]:

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ *** لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظلمُ

اعترض على هذا النص ابن عطية والمازني قبله بأنه جعلها بمعنى الذي وفسرها تفسير الجزاء[5].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص616.

(2) المهدوي، التحصيل، ج2، ص78.

(3) ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص457.
وابن زنجلة، حجة القراءات، ص168.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص107.

(5) أبو علي الفارسي، الحجة، ج3، ص66.
وابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص489.

والفارسي[1] تأول قول الخليل على اسمية (ما) لا على أنها موصولة، فجعل قوله: «بمنزلة الذي» يعني اسمية (ما) مثلما أن الذي اسم، حتى لا يُظن أنها حرف، وليس المقصود أنها موصولة، وهي بهذا التأويل الشرطية[2]، بدليل أنه نظر إلى اللام التي تدخل على أداة الشرط؛ واحتاج إلى هذا التأويل لأن الجملة المعطوفة على ما بعد (ما) ليس فيها عائد إلى الموصول وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾، وسيبويه لا يجيز وضع الظاهر موضع المضمر. والأخفش يجيز هذا فهو يرى في هذه الآية أن العائد هو ﴿لِّمَا مَعَكُمۡ﴾.[3]

وأخذ المعربون بعد ذلك معنى (الذي) وتركوا معنى الجزاء، ناسبين ذلك إلى سيبويه، فذهبوا إلى أن (ما) لها وجهان إما أن تكون موصولة أو تكون شرطية، وهذا ما فعله المهدوي وغيره.

واستشكل ابن عطية[4] ماحكاه المهدوي ومكي[5] –عن سيبويه– في جعلهم ﴿مِن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾ خبرًا لـ(ما) الموصولة، ولم يجد له مصدرًا يعول عليه.

ولعل مصدرهما النحاس في إعراب القرآن[6] فقد سبقهما بهذا القول ، ويبدو أن الرأي تناقله بعض نحاة البصرة من غير نسبة لشخص فقد ذكره الأخفش[7] في معانيه ونسبه الطبري[8] لبعض البصريين.

أما نسبته إلى سيبويه كما فعل النحاس والمهدوي ومكي فيبدو أن مرد هذا القول إلى الخلط بين مذهب سيبويه ومذهب الأخفش، والصواب على مذهب سيبويه أن الخبر قوله: ﴿لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ﴾[9].

المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ **[النساء: 46]** ، فيها سبعة

---

(1) أبو علي الفارسي، الحجة، ج3، ص66.
(2) أبو علي الفارسي، الإغفال، ج2، ص133.
(3) أبو علي الفارسي، الحجة، ج3، ص67.
وابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص487.
(4) أبو علي الفارسي، الحجة، ج3، ص67.
وابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص490.
(5) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص165.
و الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص352.
و الهداية إلى بلوغ النهاية، ج2، ص1061.
(6) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص391.
(7) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص413.
(8) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج2، ص490.
(9) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص490.

أوجه ذكرها المهدوي[1] وغيره[2]، مردها كلها إلى أمرين:

أحدهما: أن يكون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ خبر مقدم لمبتدأ في نفس الآية، وفيه أوجه:

1. خبر لمبتدأ مقدر، وتقديره: من الذين هادوا قومٌ يحرفون الكلم، وهو قول سيبويه والأخفش[3] وجمهور البصريين[4] واختاره الفارسي[5]، وعليه متأخرو النحاة[6].
2. خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: من الذين هادوا مَن يحرفون الكلم، وهو قول الفراء[7] وبعض الكوفيين[8].
3. خبر لمبتدأ مضمر، والتقدير: هم من الذين هادوا، ولا ينسب لأحد.

وعلى هذه الأوجه الثلاثة يكون الوقف في الآية السابقة على ﴿نَصِيرًا﴾ ويكون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ مستأنفًا، وهو وقف كاف عند الداني[9] وتام عند غيره[10] وعليه اتفاق الأئمة في عد الآي[11].

والآخر: أن يكون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ متعلق بما قبله وليس في نفس الآية، وفيه أوجه:

1. من صلة ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وهو قول جمهور الكوفيين[12] واختاره الطبري[13].
2. أنه متعلق بـ﴿نَصِيرا﴾، اختاره أبو جعفر النحاس[14] ورأى أن التقدير بعيد.
3. أنه بيان من ﴿بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ﴾.

---

(1) المهدوي، التحصيل، ج2، ص269.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص694.

(3) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص448.

(4) الطبري، جامع البيان، ج7، ص102.

(5) أبو علي الفارسي، الحجة، ج2، ص35؛ وأبو علي الفارسي، المسائل المشكلة (البغداديات)، ص565.

(6) جامع العلوم الباقولي، شرح اللمع، ج1، ص408؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص112، و ج7، ص240؛ وابن إياز، قواعد المطارحة، ص209 و505.

(7) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص271.

(8) الطبري، جامع البيان، ج7، ص102.

(9) أبو عمور الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص220.

(10) معين الدين النكزاوي، الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، ص547.

(11) أبو الفضل الإخشيذ، منازل القرآن في الوقوف، ص255. والجعبري، حسن المدد في معرفة فن العدد، ص3130. والمخللاتي، القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، ص183.

(12) الطبري، جامع البيان ، ج7، ص101.

(13) المرجع السابق، ج7، ص103.

(14) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص166.

4. أنه حال من فاعل ﴿وَيُرِيدُونَ﴾.

وعلى هذه الأوجه لا يكون الوقف على ﴿نَصِيرًا﴾ كافٍ[1].

والخلاف في الوجهين الأولين راجع إلى مسألة حذف الموصول، وهي من خلاف المصرين، فالكوفيون يجمعون على جواز حذف الموصول بعد (مِن) مطلقًا، والبصريون يمنعون ذلك مطلقًا.[2]

وتفصيل ذلك أن الكوفيون يرون أن (مِن) بعض للشيء التي هي منه، وهذا التبعيض فيها جعلها تؤدي المعنى غير المذكور في الكلام، ولذا يرى الكوفيون أن هذا من كلام العرب، ولا يقيد الكوفيون ذلك، بل يجعلون إضماره مطلق بعد (مِن). [3]

أما البصريون فحجتهم أن الموصول بعض الكلمة فحذفه ليس حذفًا لكلمة مستقلة، وحذف الموصول وإبقاء صلته ممتنع عندهم، وهذا عندهم مطلق أيضًا. [4]

أما المتأخرون فهم يجيزون حذف الموصول إذا عُلم[5]، وهذا الذي اعتمده مَن كتبَ في علوم القرآن [6].

وأما ما جاء من كلام العرب يحتمل الحذف فإن كل نحوي يؤوله على مذهبه، ومنه قول حسان ﷺ[7]:

فمَن يهجوا رسولَ اللهِ منكم *** ويمدحُه وينصرُه سواءُ

فالبصري يجعل (مَن) نكرة، والكوفي يجعلها موصولة ويقدر بعد كل عاطف موصلاً.

---

(1) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص166. وأبو عمور الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص220.

(2) الطبري، جامع البيان ، ج7، ص101.
وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1045 و1046.

(3) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص271، و ج2، ص315. وثعلب، مجالس ثعلب، ج2، ص397. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 2ج، ص1045. وأبو حيان في هذا الموضع ينقل عن الواضح للأنباري.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص345 – 347. والمبرد، المقتضب، ج2، ص135. والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص46 ، و ج4، ص49 ، و ج5، ص203. وابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص510.

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص313 و 314. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص306.

(6) بدرالدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص158. وكذلك من تبعه كالسيوطي في الإتقان وابن عقيلة في الزيادة والإحسان.

(7) المبرد، المقتضب، ج2، ص135.

أما نحو قول حكيم بن مُعَيَّة[1]:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ *** يفضُلُها في حسبٍ ومِيسَمِ

فسيبويه والفراء يتفقون على عدم إضمار الموصول، سيبويه على مذهبه والفراء لا يجيز الإضمار إلا بعد (مِن)، ومن الكوفيين من يجيز إضمار (مَن) بعد (في). [2]

والذي اختاره المهدوي رأي سيبويه حيث قدمّه في موضعين [3]، وصرح باختياره في موضع آخر من الكتاب ورد مذهب الكوفيين[4].

المبحث الثالث: مسائل في غير الأسماء:

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَۖ وَلَا فُسُوقَۖ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: 196]، برفع (رفث) و(فسوق) ونصب (جدال) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير.

ذكر المهدوي[5] أن في الخبر قولين:

- أحدهما: أن يكون ﴿فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ خبر عن الجميع، اعتمد فيه على مذهب سيبويه وهو أن (لا) مع اسمها مرفوعة عند سيبويه.
- والآخر: أن تكون خبرًا إما عن الأولين ﴿فَلَا رَفَثَۖ وَلَا فُسُوقَۖ﴾ أو عن الثالث ﴿وَلَا جِدَالَ﴾، وهو مذهب الأخفش.

وقبل الحديث عن القولين الذين أوردهما يحسن النظر إلى الآية وما فيها من اختلاف أدى إلى اختلاف الآراء في الخبر.

الإشكال في هذه القراءة أنه جعل الأولين مرفوعين والثالث مبني، ولو كانت كلها منصوبة كقراءة بقية السبعة[6]، أو كانت كلها مرفوعة كقراءة أبي جعفر والمفضل الضبي[7]، لكان الإعراب

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص345 و346. والفراء، معاني القرآن، ج1، ص271.
(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص46.
(3) المهدوي، التحصيل، ج2، ص269 و281.
(4) المهدوي، التحصيل، ج2، ص378.
(5) المهدوي، التحصيل، ج1، ص468.
(6) المهدوي، التحصيل، ج1، ص460.
(7) المرجع السابق، والمفضل الضبي أخذ عن عاصم بن أبي النجود. والروذباري، جامع القراءات، ج2، ص375.

واحدًا،فالإشكال بين النحاة في توجيه قراءة أبي عمرو وابن كثير ، أما العرب فقد روي عن بعضهم مثل هذا، كقول المذحجي[1]:

هذا لعمركم الصَّغَارُ بعينه *** لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

وفصّل الفراء[2] في المسألة فذكر أن من قرأ بالفتح في الثلاث فإنما أراد أن الكلام تابع لبعضه، وكذلك من رفع في الثلاث، أما رفع الأولين وبناء الأخير فهو على أن (لا) التي لنفي الجنس يجوز رفع ما بعدها و بناءه.

أما من جهة المعنى فالبلاغيون[3] يرون أن قراءة الجمهور –على الفتح في الثلاث– على معنى المبالغة في النهي، أما قراءة أبي عمرو وابن كثير فعلى حمل الأولين على النهي والثالث على الإخبار.

هذا مجمل ما يتعلق بالمسألة، أما توجيه (لا) بأنها نافية للجنس فهذا لم يكن القول الوحيد في المسألة، بل ظهر قول آخر وهو أن (لا) في ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ هي المشبهة بليس، وعلى هذا الرأي لا يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عن الثلاث لاختلاف العملين في معمول واحد، فهي بالنسب للأولين خبر (لا) منصوب، وبالنسبة لـ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ خبر مرفوع، وهذا لا يجيزه أحد، وعليه فيجب إضمار خبر في الأولين.

هذا التوجيه عرضه الفارسي في الحجة[4]، واختاره ابن عطية[5] إلا أنه خالف الفارسيَّ في وجوب إضمار الخبر، فهو يرى أن ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبر عن الثلاث، وأن (لا) المشبهة بليس تعمل فيما يليها فقط، وخبرها يبقى على الرفع.

ورُدّ[6] اختيار ابن عطية من وجهين:

- أحدهما: أن إعمال (لا) عمل ليس قليل في لغة العرب، ولا يبنى على القليل قواعد.
- والآخر: أن ما ورد عن العرب في إعمالها عمل ليس أتى فيها الخبر منصوبًا.

---

(1) سيبويه، الكتاب ج2، ص292.

(2) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص120.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ج1، ص459. وأبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص468.

(4) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص290.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص722.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص496. والسمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص323.

وهذا التوجيه لم يعرضه المهدوي مع اطلاعه على كتاب الفارسي، ولعل مرد ذلك أنه لا يوجّه بالقليل، وهو مذهب متبع عند المفسرين، وقد انتقد أبو حيان[1] الفارسي على إيراد هذا التوجيه.

وبعد فالمسألة عند المهدوي تدور حول رأيين بصريين، ومدار المسألة على عمل (لا) التي لنفي الجنس إذا كان اسمها مفردًا، أتعمل في الخبر أم أنها مع اسمها تركيب والابتداء عامل في هذا التركيب؟

هذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها العكبري[2] وبيّن فيها حجة كل مذهب، وملخص كلامه، أن مذهب سيبويه[3] ينظر إلى (لا) مع اسمها على أنها مركب كتركيب خمسة عشر فهي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء وعليه فـ(لا) لا تعمل في الخبر، ومذهب الأخفش أن (لا) يشترط لها اسمين وهي عنده عاملة في أحد الاسمين فلا بد لها أن تعمل في الثاني.

ومذهب الأخفش عليه الجمهور[4]، ولا خلاف بينهم في غير المفرد[5].

فيصبح الخبر عند سيبويه في الآية للثلاث لأن العامل فيها واحد، وعند الأخفش يضمر لأحدهما خبر ويجعل ﴿فِي ٱلۡحَجِّۚ﴾ خبر للآخر، وذلك لاختلاف العامل فـ(لا) عنده تعمل في الخبر.

والذي يختاره المهدوي رأي سيبويه لتقديمه ولأنه يرى بتركيب (لا) مع اسمها في غير هذا الموضع[6].

المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: 17]، ذكر[7] المهدوي في إعراب الجملة التي بعد القول مذهبين:

- الأول: أنها في موضع مفعول لم يسمَّ فاعله، ونسبه إلى سيبويه.
- والثاني: أن نائب الفاعل مصدر مضمر، ونسبه للمبرد، وذكر أن الجمل عنده لا تقوم مقام الفاعل.

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص498.
(2) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص368.
(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276 و277.
(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص202.
(5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص310.
(6) المهدوي، التحصيل، ج1، ص264.
(7) المهدوي، التحصيل، ج7، ص58.

ولهذه الآية نظائر منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: 11]، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[يوسف: 35]، في ﴿ءَامِنُواْ﴾ الآية و﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾، والمفسرون عادة يناقشون هذه المسألة في سورة يوسف.

والآراء التي ذكرها المهدوي بهذه النسبة عند أبي جعفر النحاس[1] وهو ناقل عنه من نفس الموضع، فالمهدوي لم ينسب هذه الآراء في موضعها من سورة يوسف، حتى وصل إلى سورة المطففين وذكر الآراء بنسبتها. وممن تبع النحاس على ذلك مكي[2] والباقولي[3] وأبو البركات الأنباري[4]، ويراه الباقولي سهو من سيبويه.

وممن نفى ذلك عن سيبويه أبو حيان[5]، ولا أجد فيما بين يدي من المصادر من نسبه لسيبويه قبل النحاس، فالنحاة المتأخرون[6] يذكرون أن البصريين بما فيهم سيبويه لا يجيزون أن يكون الفاعل جملة، وأثبت ابن برهان[7] وابن عطية[8] المذهب الثاني له.

وسبب هذا الاختلاف إشكال في عبارة سيبويه نفسه، فعبارته تحتمل الوجهين، قال في "باب الأفعال في القسم" بعد إيراده الآية: «لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضل، لحسن كحسنه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا»[9]، وإشكال النص ليس من جهة معناه فقط بل حتى من جهة إقحامه في هذا الموضع؛ لذا جاء في إحدى حواشي[10] الكتاب أنه ليس من كلام سيبويه، ومهما يكن من أمر فلا يمكن الأخذ بهذا، فالنص قديم جدًا لدرجة أن المازني –وهو والجرمي أول من أخذ الكتاب عن الأخفش– وجده في الكتاب وعلق عليه، ونرى البصريين وشراح الكتاب من بعده يتناقلون النص ويعلقون عليه كالمبرد والسيرافي والرماني، بل ولهذا النص أثر في تلميذي سيبويه –كما سيأتي إن شاء الله–.

(1) النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص179.
(2) مكي، مشكل إعراب القرآن، ص387.
(3) الباقولي، جواهر القرآن، ج1، ص212، و ج2، ص997.
(4) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص41.
(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص135.
(6) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص57. ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج4، ص1575.
(7) ابن برهان، شرح اللمع، ج2، ص396.
(8) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص459.
(9) سيبويه، الكتاب، ج3، ص110.
(10) الفارسي والزمخشري والعيوني، حواشي كتاب سيبويه، ج2، ص833.

أول تعليق وصلنا على هذا النص هو تعليق المازني، وقد فهم من هذا النص أن سيبويه يرى أن ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ فاعل ﴿بَدَا﴾، هذا التعليق وجد في حواشي[1] الكتاب وهو بنصه في مختار التذكرة[2] وظنه الشاطبي[3] من كلام المبرد.

والمبرد قرأ الكتاب على المازني[4] وهذا سبب تخطئته لهذا النص في مسائل الغلط وكلام المبرد فيه هو عين كلام المازني مع تغيير الصياغة –ولأنه اعترض على كلام سيبويه وذكر وجه الصواب عنده تبعه النحاس ومن بعده من المفسرين فذكروا اعتراض المبرد بعد سيبويه عند عرضهم لهذه الآية–، ثم جاء ابن ولاد في الانتصار[5] وأجاب عن اعتراض المبرد بأن سيبويه جعل الجملة الفاعل، وابن ولاد عصري النحاس وبلديه فلا يبعد أن يكون النحاس ناقلاً عنه، وأخذ عنه من جاء بعده. هذا ما جعل بعضهم ينسب لسيبويه هذا الرأي.

ويتبين مقصد سيبويه بالنظر في السياق، فإن هذا النص جاء في "باب الأفعال في القسم"[6] وهذا الباب يريد سيبويه من خلاله أن يبين أمرين رئيسين هما:

- نون التوكيد التي تأتي بعد القسم، وشروطها.
- التفريق بين لام الابتداء سواء سبقتها (إن) أم لم تسبقها.

إذن فهو يبحث في الشواهد والأمثلة التي أتى بها عن أربعة أمور، هي: القسم، والفعل بعده سواء لحقته النون أم لم تلحقه، واللام إن سبقت الفعل، والابتداء إن وجد.

فأول شرط لنون التوكيد عنده أن يتقدم الفعل قسم ولام ويكون غير منفي ولا يكون القسم على شيء وقع، ثم يذكر عدة صور للقسم ومنها إذا جاء الفعل قبله لام القسم في أول الكلام وعبارته: «إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به»[7]، ثم في آخر الباب أورد سيبويه المسألة، فحديثه عن نون توكيد ولام القسم في ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ فهي عنده في «موضع ابتداء»، أي: في أول الكلام فهي جملة مستقلة عن ما قبله، فكأن التقدير –والله أعلم–: والله ليسجننه، فسيبويه هنا لا يتكلم عن الفاعل، وكلامه فيما بعد يؤكد هذا: «ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضل، لحسن كحسنه في علمت،

(1) حواشي كتاب سيبويه، ج2، ص833.
(2) ابن جني، مختار التذكرة، ص149.
(3) أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج2، ص541.
(4) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص108.
(5) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص186– 188.
(6) سيبويه، الكتاب، ج3، ص104.
(7) سيبويه، الكتاب، ج3، ص106.

كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا»، فهو يثبت للجملة فاعل غير الجملة في المثال، ويشببها بجملة (علم) في قول لبيد[1]:

ولقد علمتُ لتأتين منيتي *** .....

في اعتراض جملة القسم بين الجملتين، فلما علقت (علم) عن العمل جاءت جملة (لتأتين) مبتدأة ليست متعلقة بما قبلها، ومثلها جملت ﴿بَدَا﴾ بعد أن عملت في فاعلها المضمر وهو البدوّ جاءت جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ مبتدأة ليست متعلقة بما قبلها.

ويؤكد هذا مناقشة الأخفش[2] وقطرب[3] –تلميذي سيبويه– للآية فقد ناقشا نون التوكيد في الآية وكيف جاز مجيئها ولم يتقدمها قسم.

والذي جوّز الإضمار في هذه الآية وغيرها أن في تلك الأفعال دلالة على المصدر فاستغني عنه[4]، والعرب تقول: قد بدا لي، فتضمر لكثرت استعماله. [5]

وبعد فالمهدوي يختار الرأي الذي نسبه إلى سيبويه، إلا أنه يزيد فيقدر (أن) ليصبح الفاعل مصدرًا مؤولاً، وحذفه شاذ عند النحاة. [6]

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يتضح أن المهدوي اجتهد في تتبع أقوال النحاة وجمعها، ويتضح أيضًا سعة اطلاعه وقوة استحضاره للآراء، وهذا ما جعل المهدوي يختار الآراء المتسقة مع منهجه النحوي، وإن كان الغالب موافقة لسيبويه.

وموافقته لرأي سيبويه مبنية على نظر وعودة للمصادر الأصلية، فقد أخذ المهدوي المسائل في غالب الأحيان من الكتاب مباشرة، ولعل من أبرز مصادره كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، والنحاس ذو أثر كبير على معربي القرآن فنلاحظ أن مكي بن أبي طالب تأثر به، والأنباري والعكبري وغيرهم، وذلك لأنه أول كتاب استطاع جمع آراء النحاة مع الاهتمام بعزوها وباختصار دون تطويل، وقد تسربت اختيارات أبي جعفر في أعمال من بعده.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص110.

(2) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص591.

(3) قطرب، معاني القرآن، ج3، ص1075.

(4) محمد بن علي الجرجاني، سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، ج1، ص232.

(5) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص84 و85.

(6) المهدوي، التحصيل، ج3، ص510 و511.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1- المهدوي في الغالب موافق لسيبويه في اختياره إلا ما ندر.
2- تابع المهدوي النحاس في كثير من الآراء.
3- اهتم المهدوي بجمع آراء النحاة المتقدمين
4- نسبت الكثير من الآراء لسيبويه عن طريق الخطأ، وذلك لبعد بعض المعربين عن الكتاب.
5- كان المهدوي عمدة لكثير من المتأخرين، وذلك لنسبته الآراء لأصحابها.
6- أحدث المهدوي قضايا جديدة لم تثار قبله، فكان كتابه من المراجع الأصيلة في الباب.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. اهتم المهدوي بالفراء وآراءه، وتعامله مع آراء يحتاج إلى دراسة.
2. في مجال توجيه القراءات كان المهدوي يعتمد على الفارسي كثيرًا، وهو موضع دراسة.
3. ينقل المهدوي الكثير من الآراء عن الكسائي عن طريق الفراء وغيره، وهناك أمور تفرد بها تستحق النظر والدراسة.
4. للمهدوي آراء لغوية في اختيار معاني الكلمات وتوجيه بعض الآيات، فيه مباحث مهمة.
5. اختلفت آراء المهدوي في بعض كتبه عن ما قرره في التحصيل، وعادة ما يكون رأيه في التحصيل مختلف عن رأي عامة المعربين، وهو في توجيهات في شرح الهداية في الغالب يوافق الأقوال المشهورة دون فحص أو نظر، وهذا باب مهم للدراسة.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح. (2009). التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تح: حسن هنداوي، ط1، الكويت: وزارة الأوقاف.
- ابن زنجلة، أبو زرعة. (2014). حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عطية، أبو محمد. (2015). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: مجموعة من الباحثين، ط1، قطر: وزارة الأوقاف.
- ابن مالك، جمال الدين. (2013). شرح الكافية الشافية، تح: عبدالمنعم هريدي، ط3، مكة: جامعة أم القرى.
- ابن مجاهد، أبو بكر. (2023). كتاب السبعة، تح: خلف الجبوري، ط1، الرياض:دار تفسير.
- ابن هشام، جمال الدين. (2018). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: فخر الدين قباوة، ط2، إسطنبول: دار اللباب.

- ابن يعيش، موفق الدين. (2019). شرح المفصل، تح: إبراهيم محمد عبدالله، ط1، دمشق: دار سعد الدين.
- الأخفش، أبو الحسن. (1985). معاني القرآن، تح: عبد الأمير الورد، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- الأندلسي، أبو حيان. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان. (2020). البحر المحيط، تح: مجموعة من الباحثين، ط2، بيروت: الرسالة العالمية.
- الباقولي، جامع العلوم. (1990). شرح اللمع، تح: إبراهيم أبو عباة، ط1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الباقولي، جامع العلوم. (2019). جواهر القرآن ونتائج الصنعة، تح: محمد الدالي، ط1، دمشق: دار القلم.
- ثعلب، أبو العباس. (2019). مجالس ثعلب، تح: عبدالسلام هارون، ط8، القاهرة: دار المعارف.
- الحلبي، السمين. (1986). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، ط1، دمشق: دار القلم.
- الخفاجي، شهاب الدين. (2025). حاشية الشهاب الخفاجي على تفيسر البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، تح: محمد خلوف ومحمد بعاج، ط1، اسطنبول: دار اللباب.
- خلف، الاء؛ وسعيدان، رافد. (2021). نسبة الكتاب لسيبويه بين الإقرار والإنكار. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 1(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v1i3.1181
- الرماني، أبو الحسن. (2025). شرح كتاب سيبويه، تح: المتولي الدميري، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب.
- الروذباري، أبو بكر. (2017). جامع القراءات، تح: حنان العنزي، ط1، المدينة: الكراسي العلمية بجامعة طيبة.
- الزجاج، أبو إسحاق. (2005). معاني القرآن وإعرابه، تح: عبدالجليل شلبي، ط–، القاهرة: دار الحديث.
- الزركشي، بدر الدين. (1988). البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط–، بيروت: دار الجيل.
- زغيرون، زينب؛ وخضير، باسم (2024). التفسير النحوي بأسلوب التعليل في كتاب: حواشي كتاب سيبويه. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 4(10). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i10.1263

- الزمخشري، جار الله. (2021). الكشاف عن حقائق التنزيل، تح: ماهر حبوش، ط2، اسطنبول: دار اللباب ومكتبة الإرشاد.
- سيبويه، أبو بشر. (1983). الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط3، بيروت: عالم الكتب.
- السيوطي، جلال الدين. (2001). همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب.
- الطبري، أبو جعفر. (2023). جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبدالله التركي، ط1، المدينة: دار الإمام مسلم.
- العكبري، أبو البقاء. (1987). التبيان في إعراب القرآن، تح: علي البجاوي، ط2، بيروت: دار الجيل.
- الفارسي، أبو علي. (2018). الكتاب، تح: بدر قهوجي وبشير جويحاتي، ط2، الرياض: مكتبة الرشد.
- الفارسي، أبو علي. (2019). الإغفال، تح: عبدالله بن عمر الحاج، ط2، الدمام: مكتبة المتنبي.
- الفراء، أبو زكريا. (1983). معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط3، بيروت: عالم الكتب.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (1987). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القيسي، مكي. (1988). مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم الضامن، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المبرد، أبو العباس. (2013). المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، ط3، القاهرة: وزارة الأوقاف.
- المهدوي، ابن عمار. (2018). التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، تح: محمد زياد وفرح البزورية، ط2، قطر: وزارة الأوقاف.
- النحاس، أبو جعفر. (1985). إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، ط2، بيروت: عالم الكتب.